جلسة عمل "الدور المنشود للقطاع المصرفي والمالي في دفع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية"

ترأس أعمال هذه الجلسة معالي الأستاذ اسماعيل حسن محمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك مصر إيران للتنمية ومحافظ البنك المركزي المصري سابقاً، وتحدث فيها الدكتور الهادي شايب عينو مدير عام المجموعة المهنية لبنوك المغرب وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، والأستاذ حماد قسّال رئيس الفدرالية الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب، والدكتور عبدالحميد جميل مدير عام بنك العمال الوطني في السودان، والأستاذ محمد بناني سميرس مدير عام مساعد في البنك المغربي للتجارة الخارجية.

معالي الأستاذ اسماعيل حسن محمد

بداية ألقى معالي الأستاذ اسماعيل حسن محمد كلمة عن دور المصارف في التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حيث أشار في مستهلها إلى أهم المؤشرات الاقتصادية في الوطن العربي، والتي تعكس الحاجة إلى مزيد من جهود التنمية، موضحاً أن نمو السكان يبلغ 2,3% في المتوسط سنوياً وهي نسبة عالية بالمقاييس العالمية، وأن نسبة 40% من إجمالي عدد السكان تمثل شريحة العمر دون 15 سنة مما يشكل عبئاً على الاقتصاد العربي، وأن معدلات البطالة مرتفعة، وأن معدلات الإدخار والاستثمار هي في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة تقل عن مثيلتها في الدول النامية الأخرى، وأن نسبة التجارة البينية العربية والتعامل الاقتصادي العربي عموماً لا تزال متدنية نسبياً، كما أن أسواق الأوراق المالية لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير.

وعدّد معاليه مجالات العمل المصرفي لخدمة التنمية في إعداد الدراسات والترويج لإقامة المشروعات الجديدة، والمشاركة مع صناديق التنمية العربية لتمويل مشروعات التنمية، وتمويل المشروعات المشتركة في المجالات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية، وأيضاً تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو شمولي.

وشدّد معاليه على أهمية وجود اتساق بين درجة النمو في القطاع المالي والمصرفي وأيضاً في القطاع العيني، وأن القطاع المالي سائر نحو التطوير المتواصل فيما هناك حاجة ماسة إلى تنويع وتطوير بنية الاقتصادات العربية.

جانب من الحضور في المؤتمر

الدكتور الهادي شايب عينو

ركّز الدكتور الهادي شايب عينو في مداخلته على موضوع دور المصارف المغربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيراً في البداية إلى التطورات الايجابية الحاصلة في الاقتصاد المغربي والمجتمع المغربي منذ عدة سنوات، وذلك في إطار سياسات الإصلاح والتطوير والانفتاح التي تتبناها المملكة المغربية، والتي تركّز على زيادة اندماج الاقتصاد المغربي في اقتصاد المنطقة والعالم وتشجيع الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، وخوصصة القطاع العام، وتطوير القطاع المالي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكّد الدكتور عينو على الدور الأساسي الذي يقوم به القطاع المصرفي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المغربية، مشيراً إلى تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، والترويج للاستثمار في الدولة، وتمويل المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية كافة، وتمويل الأفراد بصيغ متنوعة وغيرها...

وأكّد الدكتور عينو على البعد الاجتماعي لدور المصارف المغربية، مشيراً إلى مساهماتها المتنوعة في تطوير المجتمع والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتخفيف الفقر والبطالة وزيادة فرص العمل وغيرها...

الأستاذ حماد قسّال

تمحورت مداخلة الأستاذ حماد قسّال حول الصناعات الصغرى والمتوسطة في المغرب، وقال بأنها تحتل مكانة كبيرة في اقتصاد المغرب وجميع اقتصادات بلدان العالم، مشيراً إلى أنها تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما توفره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين وفي خلق فرص العمل وزيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني.

وعدد الأستاذ قسّال مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية وفي المغرب، مشيراً إلى مشاكل التمويل المختلفة، والمشاكل الفنية، ومشاكل التسويق، ومشاكل القوى البشرية، والمشاكل التنظيمية، موضحاً أن هناك حاجة ملحة إلى إيجاد رؤية مستقبلية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل زيادة مساهمتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وتحدث الأستاذ قسّال عن التحديات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، مشيراً إلى تصاعد المنافسة وارتفاع تكلفة الانتاج وعدم توفر اليد العاملة الوطنية الرخيصة وتوقع غزو الإنتاج الأجنبي السوق المغربية، وعولمة العمل الاقتصادي بشكل عام.

وتحدث الأستاذ قسّال عن المعوقات في وجه زيادة تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المغرب، مشيراً إلى ارتفاع تكلفة التمويل والمنافسة غير المنظمة وضعف رأس المال وطغيان الطابع العائلي على جزء كبير من المؤسسات وضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة والنقص النسبي في الاهتمام بالجودة وعدم الشفافية في التسيير وخفض الحوافز المالية والضريبية.

الدكتور عبدالحميد جميل

تحدث الدكتور عبدالحميد جميل عن الدور الاجتماعي للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية، مشيراً في البداية إلى التطور التاريخي للصناعة المصرفية الإسلامية وفلسفة المصرف الإسلامي ونشأة الصيرفة الإسلامية وانتشارها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ودوافع انتشار هذا النوع من العمل المصرفي.

وتحدث الدكتور جميل عن الواقع الحالي للصناعة المصرفية الإسلامية، فأشار إلى أن عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يبلغ حالياً 300 مؤسسة وهي تدير موجودات تبلغ 300 مليار دولار، وتعمل في 50 بلداً في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا، وهي تنمو بمعدل سنوي لا يقل عن 24% ويتوقع أن تزداد موجوداتها إلى أكثر من 1,85 تريليون دولار بحلول عام 2013.

وعدّد الدكتور جميل التحديات التي تواجه تطور الصيرفة الإسلامية، مثل موقف الهيئات الدينية الرسمية غير الواضح من قضية الفائدة والربا، وعدم التزام القوانين والتنظيمات واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي بالشريعة الإسلامية، وقلّة الكوادر البشرية المؤهلة، والشعور المعادي للإسلام في بعض الدول الغربية، ونقص فرص التوظيف للسيولة الفائضة لدى هذه المصارف، واشتداد المنافسة من قبل البنوك الغربية والتقليدية، وعدم وجود سوق مالية إسلامية دولية منظمة، وصغر أحجام البنوك الإسلامية، وضعف التنسيق والعمل المشترك داخل وحدات الصناعة المصرفية الإسلامية.

وركّز الدكتور جميل على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمصارف الاسلامية، مشيراً إلى صيغ الاستثمار والإدخار المتنوعة والفعالة التي تمتلكها والتي تقوم بتوجيهها نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، وأوضح أن المصرف الإسلامي يعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة التوزيع للموارد، والتزامه بأسس وأركان الاقتصاد الإسلامي.

الأستاذ محمد بناني سميرس

ركّز الأستاذ محمد بناني سميرس في مداخلته على أن القطاع المصرفي المغربي يدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب لمكافحة الفقر وتأمين الشروط الصحية اللازمة والقطاعات السكنية والبيئية على كافة الأراضي المغربية.

وأوضح أن المصارف المغربية، اهتمت خلال العقد الأخير بتنمية المجتمع المغربي من خلال تعزيز النشاطات الاجتماعية والثقافية، وذلك بالمساهمة في إجراء نشاطات مدرسية وتربوية وثقافية وفنية ورياضية.

وتحدث الأستاذ سميرس عن أهمية مشاركة القطاعات المصرفية والاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والانسانية، وتحدث عن عدد كبير من الجمعيات والاتفاقات بين المصارف المغربية والقطاعات الرسمية من أجل المضي في هذا المشروع ليسير بشكل متوازٍ مع التنمية الاقتصادية.

الدكتور جوزف طربيه والسيد عثمان بن جلون مع عمدة الدار البيضاء السيد محمد ساجد

معالي الدكتور فتح الله أولعلو والشيخ طارق القاسمي

معالي الدكتور فتح الله أولعلو مع معالي السيد محمود الثوري